الأمم المتحدة

A/66/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٧٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بنن، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية جنوب السودان، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سلوفينيا، سوازيلند، السودان، السويد، الصومال، فرنسا، فنلندا، قبرص، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان: مشروع قرار

تعزيز المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وجهود الإنعاش في مواجهة الجفاف الشديد في منطقة القرن الأفريقي

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وسائر قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة في هذا الصدد،

131211 131211 11-63165 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد أهمية مراعاة مبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال في عملية تقديم المساعدة الإنسانية وضرورة أن تعمل جميع الجهات الفاعلة المنخرطة في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الإنسانية على النهوض بهذه المبادئ والتقيد بها تماما،

وإذ تؤكد أن الدولة المتضررة هي المنوط بها في المقام الأول مسؤولية استهلال عملية توفير المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل أراضيها وتيسير عمل المنظمات الإنسانية في مجال تخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية،

وإذ تشير إلى إطار العمل الشامل الذي قامت بتحديثه فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم والتي أكدت، ضمن جملة أمور، على أهمية اتباع النهج المزدوج المسار في معالجة الأزمة الغذائية الإنسانية مباشرة وتلبية الحاجة إلى بناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الوضع الإنساني الحرج في منطقة القرن الأفريقي حيث أعلنت الأمم المتحدة أن بعض أنحاء الصومال تشهد حالة مجاعة في حين تعاني أنحاء أخرى من الصومال وبعض أنحاء إثيوبيا وكينيا وجيبوتي من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، حيث يزيد عدد من يحتاجون المساعدة لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة في مجمله عن ١٣ مليون شخص،

وإذ يساورها أيضا بالغ القلق إزاء طول أمد النزاع المسلح في الصومال، بما في ذلك، أعمال الجماعات المسلحة التي تحول دون السكان المتضررين وتلقى أو، عند الاقتضاء، التماس المساعدة الإنسانية وتعوق أو تحول دون العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأداء مهامهم الإنسانية،

وإذ تعرب عن عميق أسفها لفقدان الأرواح وللمعاناة الإنسانية وإدراكاً منها لفداحة الخسائر التي لحقت بالمحاصيل والماشية وللأثر السلبي الذي تحدثه في البيئة حالة الجفاف والمجاعة في منطقة القرن الأفريقي،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى المساعدة الإنسانية والمساعدة المستمرة في مجالات الإغاثة والإنعاش وتهيئة أسباب الرزق المبنية على تقديم احتياجات أفراد المجتمعات المحلية الهشة مثل الرعاة والمزارعين المعدمين واللاجئين والمشردين داخليا،

وإذ تشدد على أن الأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، هي، على احتدامها الشديد في الوقت الراهن، أزمة طويلة الأمد تتطلب التزامات مستمرة من جانب الحكومات المضيفة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وفئات المجتمع المدني والجهات المانحة بالتصدي للتحديات في مجالي الشؤون الإنسانية والتنمية،

وإذ ترحب بجهود حكومات منطقة القرن الأفريقي وشعوبها الرامية إلى حماية ضحايا الجفاف والمجاعة ومدهم بالمساعدة الإنسانية، وإذ ترحب أيضا بالمبادرات الإقليمية الهادفة إلى معالجة الأزمة الإنسانية الراهنة وبناء القدرة على التكيف ومنع كوارث الجفاف، ومن بين تلك المبادرات، القمة المعنية بالأزمة في القرن الأفريقي التي عقدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالاشتراك مع جماعة شرق أفريقيا، في نيروبي، في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومؤتمر إعلان التبرعات الذي عقده الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١، واجتماع منظمة التعاون الإسلامي لإعلان التبرعات من أجل الصومال الذي عُقد في إسطنبول في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١، وبالوثائق الختامية الصادرة عنها،

وإذ ترحب أيضا بالقمة الوزارية المصغرة المعنية بالاستجابة الإنسانية لمنطقة القرن الأفريقي التي عُقدت في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وبوثيقتها الختامية،

وإذ ترحب كذلك بالجهود التي يبذلها والعون الذي يقدمه المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والوكالات الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص، في مد منطقة القرن الأفريقي حكومات وشعوبا بالغوث وتكملة جهودها الرامية إلى مكافحة المجاعة وغيرها من آثار الجفاف وانعدام الأمن الغذائي،

وإدراكا منها لضرورة أن تواصل مؤسسات الأمم المتحدة، في سياق تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في الميدان، العمل مع الحكومات الوطنية في ظل التنسيق الوثيق،

١ - **تعرب عن** تضامنها وتعاطفها مع حكومات وشعوب منطقة القرن الأفريقي المتضررة من الجفاف والمجاعة وعن مساندتها لها؛

٢ - **تنوه** بالخطوات التي اتخذتها حكومات البلدان المتضررة لإيواء اللاجئين وتدعو الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الحكومات المعنية والشركاء الآخرين على توفير المساعدة اللازمة للاجئين وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية المضيفة، عند الاقتضاء؛

٣ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والوكالات الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات القطاع الخاص التي توفر المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ للسكان المتضررين؛

٤ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام ولمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ولصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولمنظمات إنسانية أخرى، لما أبدته من استجابة وتشدد على الضرورة الملحة التي تقتضي مواصلة زيادة حجم المساعدة المقدمة بهدف تخفيف حدة آثار الجفاف في أشد المناطق تضرراً في منطقة القرن الأفريقي وبناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل؛

٥ - **تحث** المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية المختصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والإسهام في آليات تمويل الأنشطة الإنسانية، تلبية للنداءات الموجهة في هذا الصدد؛

٦ - **تطلب** إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يستمر في تصدر الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والنهوض بالشراكات فيما بين الجهات الفاعلة في مجالي الشؤون الإنسانية والتنمية وتحث مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة والجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة المعنية بذلك في مجال التنمية، ومن بينها المجتمع المدني، على مواصلة العمل مع مكتب منسق الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية وزيادة فعاليتها وكفاءتها؛

٧ - **تشجع** الدول وغيرها من الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة الإنسانية على تحسين التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى منطقة القرن الأفريقي وزيادة فعاليتها وكفاءتها؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها والمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية مساعدة بلدان منطقة القرن الأفريقي حيثما تسنى بمدها دون انقطاع بالمساعدة الإنسانية والتقنية والمالية الفعالة التي تسهم في بناء القدرة على التكيف وتجاوز الحالة الإنسانية الحرجة، لا سيما انعدام الأمن الغذائي والنقص المزمن في إمدادات المياه، في الآجال القصير والمتوسط والطويل، طبقاً للأولويات المحددة على الصعيد الوطني؛

٩ - **تهيب** بالدول كافة أن تحافظ على ما تبدى من زخم والتزام سياسي في القمة المعنية بأزمات القرن الأفريقي التي عُقدت في نيروبي في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وذلك لدى العمل على معالجة أسباب الضعف الكامنة في المناطق المعرضة للجفاف وتعزيز القدرة على التكيف لدى أفراد المجتمعات المحلية المتضررة من الجفاف، بمن فيهم المزارعون – الرعاة، بمنح الأولوية لأنشطة الحد من المخاطر، بما فيها إدارة المياه والتنمية الزراعية والحماية الاجتماعية، وإدماجها في السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي وعمليات تخصيص الموارد الوطنية، وتناشد، في هذا الصدد، المجتمع الدولي أن يواصل دعم تلك الجهود؛

١٠ - **تطلب** إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختصة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف أن تواصل تقديم الدعم والمساعدة على النحو المناسب للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان المتضررة على الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك قدرات الإنذار المبكر والتأهب للكوارث والإشراف على الصحة والتغذية؛

١١ - **تدين** بشدة طرد المنظمات الإنسانية وحظر أنشطة العاملين في مجال الشؤون الإنسانية واستهداف الجماعات المسلحة للمساعدات الإنسانية في الصومال أو إعاقة أو منع تسليمها، وتشجب أي هجمات على العاملين في مجال الشؤون الإنسانية؛

١٢ - **تدعو** الدول كافة إلى التعاون على أتم وجه مع الأمم المتحدة ومع سائر الوكالات والمنظمات الإنسانية طبقاً لما ينص عليه القانون الدولي والقوانين الوطنية في هذا الصدد، وضمان وصول الأفراد العاملين في مجال الشؤون الإنسانية آمنين دون أي عائق وتسليم اللوازم والمعدات بما يمكّن هؤلاء الأفراد من إنقاذ الأرواح ومن أداء مهمتهم المتمثلة في مساعدة السكان المدنيين المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، بفعالية؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“.